

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

رئاسة الجمهورية

Presidency of the Republic



الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات

يوم دراسي حول

النزاهة العلمية الوقاية من الانحرافات وتعزيز الثقة

04 ديسمبر 2025

مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني

■ مقدمة

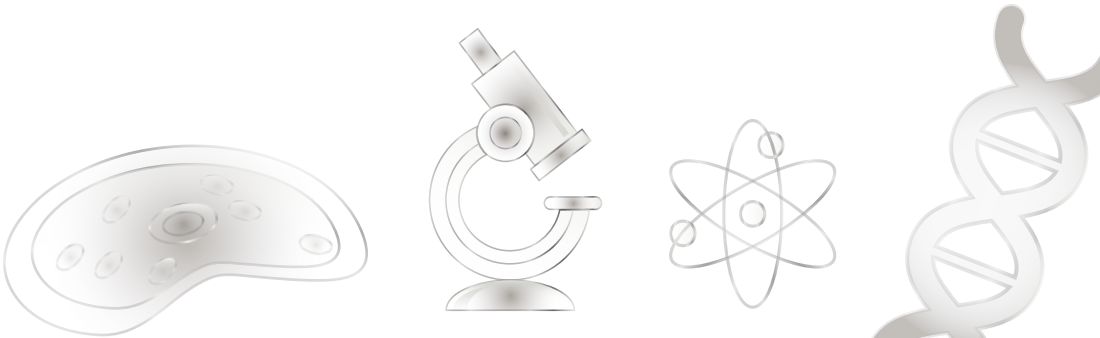
يُعدّ انعدام الأمانة في البحث العلمي سلوكاً مرفوضاً ومُداناً، لما يمثّله من انتهاك لقواعد الأخلاقيات والنزاهة العلمية، وما يخلفه من أضرار جسيمة على السمعة العلمية والمهنية للباحثين والمؤسسات الأكاديمية على حدّ سواء.

إنّ الضغط المتزايد للإنتاج العلمي الذي يُعدّ شرطاً أساسياً للتدرّج المهني للأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه، غالباً ما يولّد توتراً مهنيّاً قد يدفع البعض إلى ممارسات غير نزيهة. ويعتمد التقييم العلمي للباحثين والمؤسسات على معايير قائمة أساساً على نشر المقالات العلمية المرموقة، وتأليف الكتب أو فصولها، والحصول على براءات اختراع وغيرها من مؤشرات الأداء البحثي. غير أنّ اللجوء إلى أساليب غير أخلاقية مثل الانتحال العلمي، وتزييف البيانات، والاستخدام غير المنضبط لتقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف "تعزيز" المسارات المهنية بات ظاهرة مقلقة تهدّد مصداقية البحث العلمي وتضعف ثقة الجمهور في نتائجه.

وفي هذا السياق، تقترح الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات تنظيم يوم دراسي مخصّص للتفكير والنقاش حول موضوع «النزاهة العلمية»، يُعنى بمناقشة الجوانب الحاسمة المرتبطة بسوء السلوك البحثي، الطوعي منه وغير الطوعي، بغية الخروج بتوصيات عملية تساهم في ترسيخ ثقافة وطنية للنزاهة العلمية وتعزيزها. سيتضمن هذا اليوم الدراسي أربع محاضرات تليها حلقة نقاش بمشاركة خبراء وطنيين، تطرح خلالها المحاور الآتية:

تحليل الوضع الراهن للممارسات غير السليمة التي تمسّ البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، على المستويين الوطني والدولي، مع تقديم أمثلة واقعية (سحب المنشورات، النشر في مجلات مفترسة، انتهاك حقوق الملكية الفكرية، تضارب المصالح، وغيرها). مناقشة أساليب تقييم المشاريع والأعمال البحثية، بما في ذلك الأطروحات والمنشورات العلمية وبراءات الاختراع.

دراسة الإطار التنظيمي الجزائري المتعلق بحقوق المؤلف والملكية الفكرية، وتحليل فعاليته في دعم النزاهة والشفافية في الممارسة العلمية.



■ البرنامج

09:00 - 09:15 كلمة السيد رئيس الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات البروفيسور محمد هشام قارة

09:15 - 09:30 كلمة افتتاحية و تقديم البرنامج

9:30 - 10:00 المحاضرة الأولى " الأخلاقيات في العلوم والتكنولوجيا: معالم تاريخية، أسس مفاهيمية، ورهانات معاصرة " ، البروفيسور خديجة عليّة - الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات

10:00 - 10:30 المحاضرة الثانية " النزاهة العلمية: بين المساعي العالمية، والاستجابة المحلية " البروفيسور عبد الحفيظ مقران - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

10:30 - 10:45 استراحة قهوة

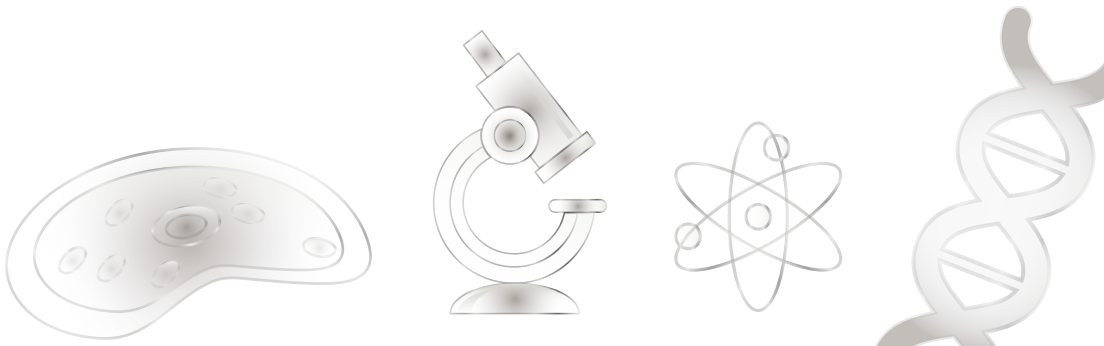
10:45 - 11:15 المحاضرة الثالثة: التأثير العلمي والصحي لانعدام النزاهة العلمية على البحث في علوم الصحة، البروفيسور زويبر ساري - الجمعية الجزائرية للطب الداخلي - الجمعية الجزائرية للتطبيب عن بعد

11:15 - 11:45 المحاضرة الرابعة: أخلاقيات البحث في ضوء قانون حقوق المؤلف، السيد ياسر ميللي - الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

11:45 - 12:15 المحاضرة الخامسة: الوقاية من الفساد العلمي و مكافحته ، دراسة تحليلية في القوانين الوطنية و الدولية، الدكتور حمزة خضري - السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

12:15 - 13:15 جلسة نقاش : المخالفات العلمية : تقييم الوضع الراهن و التوصيات

13:15 - 14:00 اكراميات

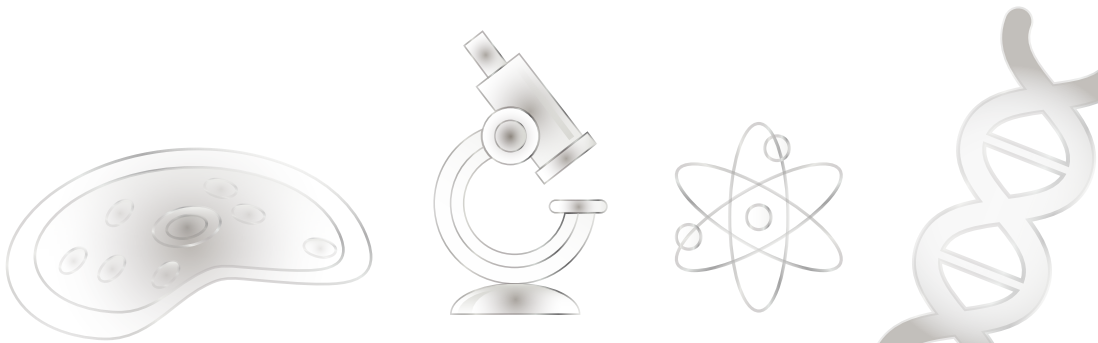


"الأخلاقيات في العلوم والتكنولوجيا: معالم تاريخية، أسس مفاهيمية، ورهانات معاصرة" من تقديم البروفيسور خديجة عليّة



البروفيسور خديجة عليّة مهندسة كيميائية ومديرة بحث متخصصة في الأنظمة متعددة الأطوار، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والجريان متعدد الأطوار، وأخلاقيات الهندسة. وهي خريجة المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات (ENP - الجزائر)، وحاصلة على دراسات ما بعد التخرج من Thames Polytechnic (لندن). أسست وأدارت معهد الكيمياء الصناعية في جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين (USTHB)، حيث أشرفت على العديد من أطروحات الدكتوراه والمجستير.

شغلت سابقا منصب مديرة المركز الوطني للتعاون التقني في التعليم (NACETE - UNESCO-UICEE)، وكذلك مديرة التعليم العالي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS). وهي عضو مؤسس في الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات (AAST)، ومساهمة في ثلاث لجان تابعة لـ الشراكة بين الأكاديميات (IAP) تبنى بالحوكمة، وبناء القدرات، والتعليم العلمي.



■ ملخص

تقدّم هذه المداخلة تحليلاً متعدد التخصصات يتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية: التاريخي، والمفاهيمي، والتحليلي-الاستعادي، وذلك بغية تتبّع الجذور التاريخية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا منذ القوانين المسمارية الأولى في بلاد الرافدين، وصولاً إلى الأطر المعيارية الدولية المعاصرة. ويُجزّ هذا التحليل عبر إبراز الإسهامات الجوهرية للحضارات اليونانية والرومانية والعربية-الإسلامية والإنسانية، مع إضاءة امتداداتها في الإشكاليات الأخلاقية الراهنة.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تقترح الدراسة إطاراً إبستمولوجياً تعتبر فيه الأخلاق ليس مجرد تصحيح معياري يُطبّق لاحقاً على الممارسة العلمية، بل عنصراً بنيوياً أصيلاً في ديناميكية إنتاج المعرفة ووعيها بتأثيراتها ومآلاتها.

وعلى الصعيد المفاهيمي، تميّز المداخلة بين مفاهيم الأخلاق، والآداب المهنية، والنزاهة العلمية، استناداً إلى التحوّلات العميقة التي شهدتها القرن العشرون. فقد شكّل هذا القرن منعطفاً حاسماً في تاريخ الممارسة العلمية، إذ أدّت التجاوزات التجريبية وتوظيف العلم لأغراض سياسية إلى بروز الحاجة الملحة لوضع موانع ومدوّنة دولية تنظّم البحث العلمي وتحدّد مسؤوليات الفاعلين فيه. وقد أسهمت هذه التطوّرات في ترسيخ وضوح مفاهيمي أساسي وضع الأسس لممارسة علمية قائمة على المسؤولية والمصادقية والشفافية.

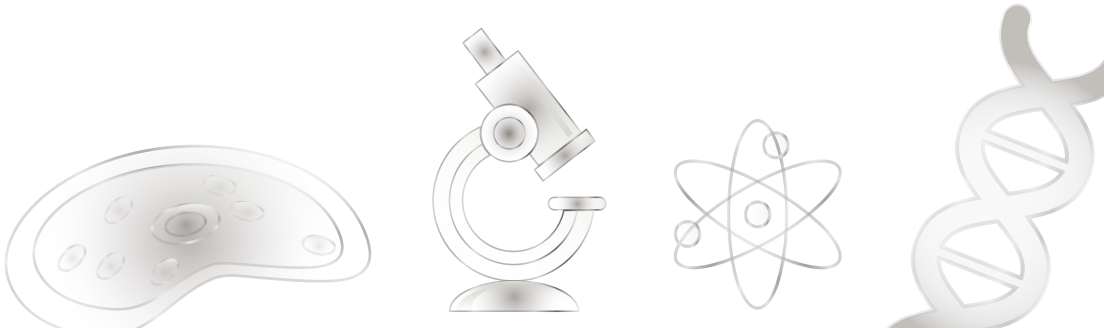
وفي مواجهة التحديات غير المسبوقة التي فرضتها عوامة البحث العلمي وظهور التكنولوجيات التحويلية، مثل التقنيات الحيوية والذكاء الاصطناعي، تسعى هذه المداخلة إلى تحديد شروط حوكمة أخلاقية متجدّدة تضمن تحقيق التوازن بين حرية الابتكار العلمي ومتطلّبات الضبط المؤسسي والمسؤولية الاجتماعية، بما يحافظ على شرعية المؤسسة العلمية ومصادقيتها في السياق المعاصر. ومن هذا المنطلق، تكتسب الأخلاق بعداً إلزامياً متعدّداً الأوجه يتمثّل في كونها:

*إطاراً تنظيمياً لا غنى عنه لضبط الفعل العلمي،

*وأساساً لثقافة المسؤولية المشتركة،

*وركيزة للمصادقية المؤسسية للفاعلين في المجال العلمي.

وعليه، تظهر أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا ليس كمجال ثابت، بل كعملية ديناميكية متطوّرة تستمدّ حيويتها من الإرث الحضاري الإنساني ومن متطلّبات البحث العلمي في عصر العوامة. ختاماً، تدعو هذه الدراسة إلى إرساء **حوكمة أخلاقية للمعرفة** تتسم بكونها تأملية وإجرائية في آن واحد، تركز على التكوين المستمر، وتكيف آليات التنظيم، وتعزيز الوعي الجماعي بآثار التقدّم العلمي. إن تبني هذا النهج الشمولي يشكّل شرطاً ضرورياً لمواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية للقرن الحادي والعشرين.



"النزاهة العلمية: بين المساعي العالمية، والاستجابة المحلية"

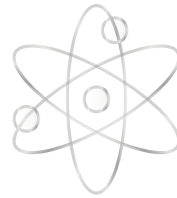
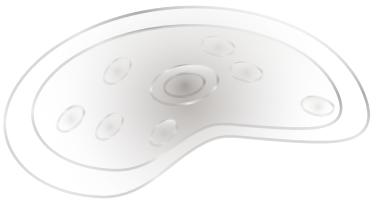
من تقديم البروفيسور عبد الحفيظ مقران



عبد الحفيظ مقران، أستاذ التعليم العالي
- دكتوراه دولة في الرياضيات: USTHB.
- دكتوراه الدرجة الثالثة باريس6، DEA باريس الجنوبية.

بعض المسؤوليات

- عضو تحرير المجلة المغاربية للرياضيات؛
- مدير مخبر الرياضيات،
- منسق مخبر LEM21 مع CNRS،
- رئيس عدة مشاريع بحث وطنية ودولية؛
- رئيس قسم الرياضيات، ومدير الدراسات (م.ع.أ - القبة).
- عضو اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.
- عضو مؤسس للمنتقى الرياضيات بين الجزائر وتونس والمغرب.
- رئيس لجنة التنظيم لعدة مؤتمرات واتفاقيات ومشاريع مختلطة في الرياضيات.
- رئيس المجلس الوطني للأدب والأخلاقيات الجامعية منذ أكتوبر 2022.



■ ملخص

يثير موضوع النزاهة العلمية نقاشات متعمقة في جميع المجتمعات العلمية في مواجهة ما يشهده العالم من حالات تهز ثقة المجتمع بشكل دوري، خاصة بعد انتشار استعمال الذكاء الاصطناعي، حيث لا يزال الفلاسفة والمفكرون وعلماء الاجتماع يجتهدون لتقديم إجابات هيكلية لهذه المسألة.

وعلى غرار جميع الدول فإن الجزائر منخرطة في هذا المسعى منذ أكثر من عامين عبر مؤسستكم الموقرة، ومجلسنا و مديرية البحث العلمي والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

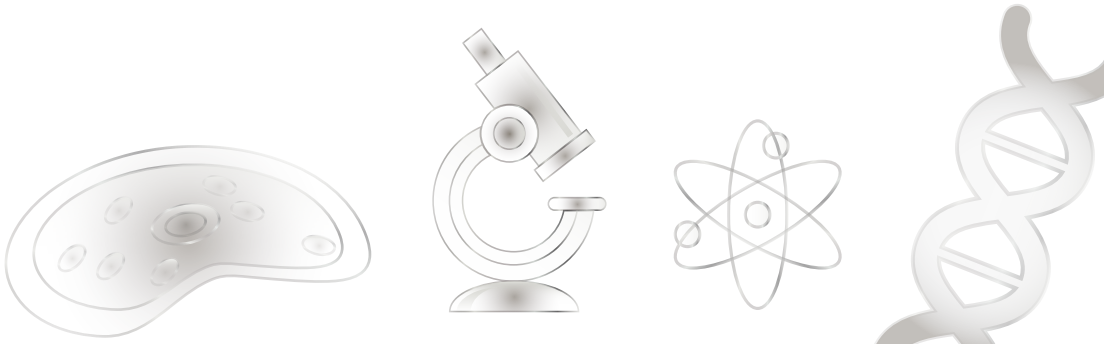
ولذلك فإن الهدف من هذه المحاضرة هو تقديم رؤية المجلس الوطني للآداب والاحلاقيات الجامعية، وعرضها عليكم، حتى يتسنى لنا بناء نموذج متكامل للمسؤولية، مُصمم لتعزيز نظامنا الوطني للنزاهة العلمية بشكل دائم وبصفة تشاركية.

إن المجلس واع بضرورة خلق نظام مرّن يتيح لكل فاعل معرفة دوره، فعمل من جهته على تعريف نموذج هيكلي يوزع مسؤولية ترسيخ النزاهة على ثلاثة مستويات متكاملة هي:

الدائرة الداخلية: وتمثل ماهية أخلاقيات المهنة العلمية،

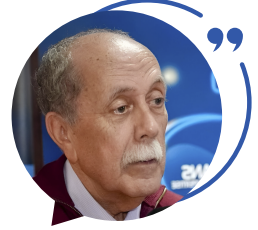
الدائرة التنظيمية: وتمثل الدرع القانوني والمالي اللذان يضمنان ديمومتها.

الدائرة المجتمعية: وتشمل عناصر بناء الثقة المجتمعية.



"التأثير العلمي والصحي لانعدام النزاهة العلمية على البحث في علوم الصحة"

من تقديم البروفيسور زوبير ساري



الدكتور زوبير ساري، طبيب وأستاذ جامعي، زاول نشاطه الطبي في مصلحة الطبّ الداخلي وأمراض الجهاز الهضمي بالمستشفى الجامعي لروبية. تحصّل على شهادة التخصّص في الطبّ الداخلي سنة 1981، ثم نال شهادة التخصّص العميق سنة 1986 عن أطروحته الموسومة بـ: "أهمية قياس الليبسينوجين المصلي في دراسة الإفراز المعدي". ارتقى إلى رتبة أستاذ سنة 1993، وتولّى رئاسة مصلحة الطبّ الداخلي وأمراض الجهاز الهضمي - التنظير الهضمي بالمستشفى الجامعي لعنابة. درّس في طورّي التدرّج وما بعد التدرّج بجامعة عنابة، وأشرف على العديد من رسائل الدكتوراه، كما تقلّد عدّة مسؤوليات بيداغوجية بكلّ من معهد العلوم الطبية ثمّ كلية الطب بعنابة. أشرف خلال مساره على عدد من المشاريع البحثية، وكان عضواً في المجلس العلمي للوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة (الوكالة الوطنية للاستشراف والبحث في الصحة حالياً).

وفي سنة 1998، التحق بالقطاع الخاص في ولايتي عنابة والجزائر، حيث مارس تخصّص الطبّ الداخلي وأمراض الجهاز الهضمي والتنظير الهضمي، بالتوازي مع نشاط جمعي واسع ضمن عدّة جمعيات (AFAC، AMPA، AILA)، إلى جانب عضويته في هيئات علمية متخصصة (SAMI، SATEs).

للأستاذ ساري إسهامات علمية متعدّدة في مجالات متنوعة، من بينها الميكروبيوتا، الرقمنة، الصحة، والذكاء الاصطناعي.



■ ملخص

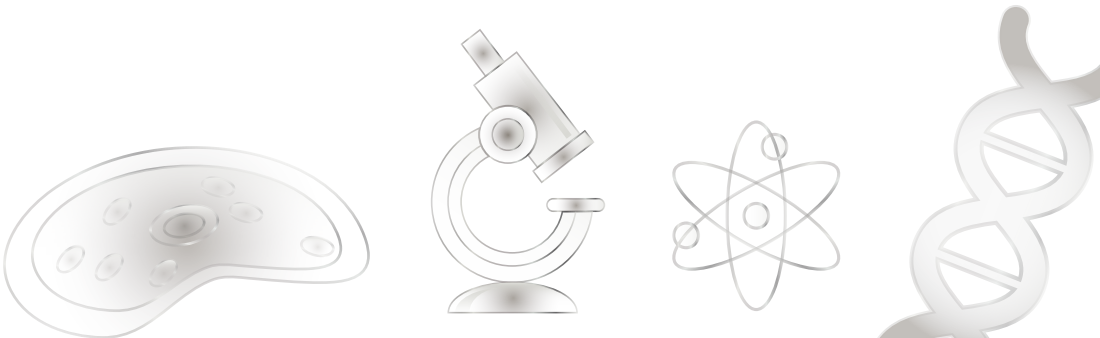
منذ أواخر القرن التاسع عشر، شهدت الصحة البشرية طفرة نوعية بفضل التطور المتسارع في علوم الحياة والطب، غير أنّ هذا التقدم بدأ يواجه تحديات متزايدة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين نتيجة تراجع النزاهة العلمية. ويتجلى ذلك في العدد المتنامي من الأبحاث المسحوبة بعد النشر بسبب التزوير أو فبركة البيانات، أو اعتماد مناهج بحثية غير دقيقة، أو تضارب المصالح الذي يحرف مسار العلم نحو مكاسب مالية أو صناعية، فضلاً عن أشكال الغش المختلفة في الإنتاج العلمي.

إنّ هذه الممارسات المنحرفة، الصادرة من بعض العلماء الذين يُفترض فيهم أن يكونوا حَمَلة لواء الأخلاق والحقيقة والشفافية، تُحدث اضطراباً عميقاً في الممارسات السريرية، إذ تُربك مقدّمي الرعاية الصحية، وتدفع إلى اتخاذ قرارات خاطئة أو إصدار توصيات غير ملائمة، بما يخلف عواقب وخيمة على الحالة الصحية والوظيفية للمرضى أثناء الإجراءات العلاجية أو الوقائية. كما يؤدي ذلك إلى تآكل ثقة المجتمع في الطب والعلم، وإثارة الشكوك لدى صانعي القرار في جدوى البحث العلمي، مما ينعكس سلباً على تخصيص الموارد ويعطل التقدم العلمي ويحدّ من تحقيق الفوائد الصحية المنشودة.

وتقتضي مواجهة هذه الظواهر السلبية استراتيجية وطنية فعّالة تركز على ثلاثة محاور أساسية:

- 1-الوقاية من خلال تأهيل الباحثين وتكوينهم على مبادئ النزاهة العلمية؛
- 2-الكشف عبر توظيف التكنولوجيات الحديثة لرصد الممارسات غير السليمة؛
- 3-العقوبة عبر تطبيق إجراءات تأديبية صارمة تستند إلى أطر تنظيمية واضحة تطورها هيئات مختصة.

وفي هذا الإطار، يتعيّن على الجزائر، وهي تشهد نهضة أكاديمية وعلمية واعدة، أن تتفادى هذه المزالق الخطيرة، وأن تبني مستقبلها في مجال علوم الصحة على أسس راسخة من الأخلاق والمصادقية العلمية، بما يضمن أعلى درجات الأمان الصحي ويعزز الحوكمة الأخلاقية المؤسسية. كما ينبغي توجيه الجهود نحو آليات وقائية فعّالة تصون الموارد، وتدعم مسار التقدم، وترسّخ سمعة الجزائر كمرجع في النزاهة والصدق العلمي، حتى وإن كان ذلك بوسائل متواضعة، إذ إنّ الثقة الوطنية والدولية تُبنى على الاستقامة والمصادقية قبل الإمكانيات المادية



"أخلاقيات البحث في ضوء قانون حقوق المؤلف"

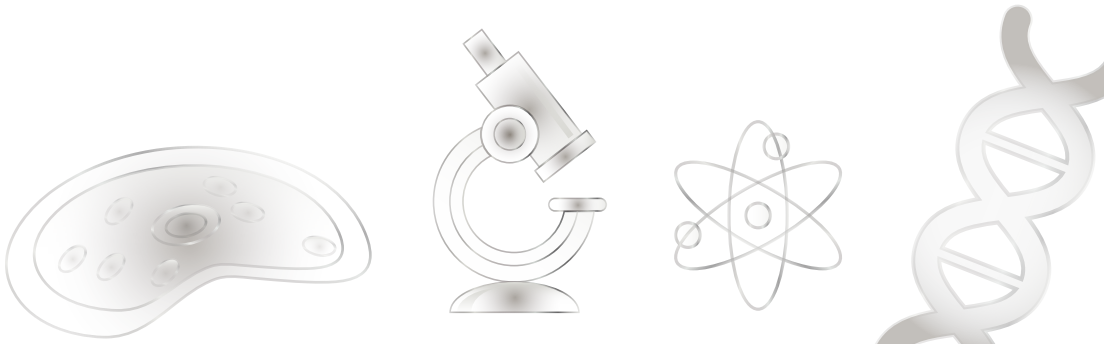
من تقديم السيد ياسر ميلي



ميلي ياسر ، خبير قانوني لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة (ONDA)، بعد أن شغل منصب رئيس قسم الأعضاء، يتولى اليوم رئاسة خلية الاتصال، حيث يعمل على ابتكار مسارات تفاعلية ومشجعة لأصحاب الحقوق، وعلى نشر ثقافة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لدى الجمهور الواسع.

بعد خبرا معترفا به في مجال حقوق المؤلف، وعقود الترخيص، والإدارة القانونية للحقوق المجاورة، إذ يجمع بين الدقة القانونية والقدرة على التبسيط لتسهيل فهم القضايا المعقدة المرتبطة بالملكية الأدبية والفنية. ويندرج نشاطه ضمن رؤية تهدف إلى التحديث، والتقرب من المبدعين، وتعزيز مكانة ودور الخالقين في الاقتصاد الثقافي الوطني.

بفضل مقاربتة المبتكرة، يساهم ميلي ياسر في تعزيز الحضور المؤسسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وفي ترسيخ الثقة بين المكتب وأصحاب الحقوق، في إطار من الإنصات، والشفافية، والالتزام.

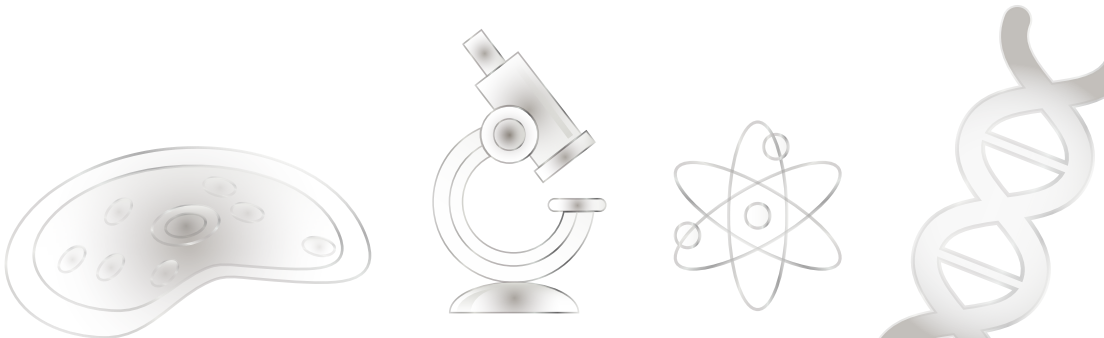


■ ملخص

يتناول هذا العرض القضايا الأخلاقية المرتبطة بالإبداع الفكري والبحث العلمي من خلال منظور حقوق المؤلف. وسيشرح المتحدث كيف أن احترام حقوق المؤلفين والاعتراف بأصالة ملكيتهم للأعمال يشكلان أساساً جوهرياً للأخلاقيات الأكاديمية والعلمية.

ومن خلال أمثلة واقعية، سيتطرق إلى ما يلي:

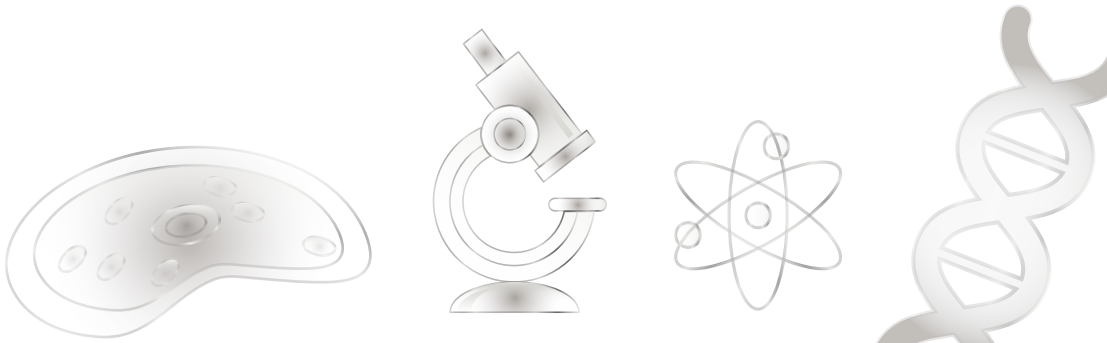
- التمييز بين الإلهام المشروع والانتحال (السرقعة الأدبية)
- واجبات الباحثين والطلبة فيما يتعلق بالاستشهاد بالمصادر واحترام الملكية الفكرية
- دور المؤسسات في الوقاية من انتهاكات حقوق المؤلف
- مساهمة حقوق المؤلف في تعزيز البحث العلمي المسؤول، الذي يحترم المبدعين ويدعم الابتكار.





**"الوقاية من الفساد العلمي ومكافحته ،
دراسة تحليلية في القوانين الوطنية والدولية"**
من تقديم الدكتور حمزة خصري

الأستاذ حمزة خصري هو أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق في جامعة الجزائر1، وحاصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام. يتمتع بخبرة إدارية وأكاديمية واسعة، حيث شغل منصب نائب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة المسيلة بين عامي 2007 و 2014، ثم أصبح عميداً لنفس الكلية في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022. وإلى جانب مساره الأكاديمي، يمارس الأستاذ خصري مهنة المحاماة المعتمدة لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة منذ عام 2016. وفي إطار دوره الوطني، هو عضو في مجلس السلطة العليا للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد منذ يوليو 2022. ويعد الأستاذ خصري مؤلفاً غزير الإنتاج، إذ صدرت له عدة منشورات ومؤلفات بيداغوجية متخصصة في القانون الإداري وواقع المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر.



■ ملخص

تزايدت ظاهرة مكافحة متعلقة بالوقاية من الفساد العلمي و مكافحته في الجزائر، وهو ما جعل التركيز على هذه الظاهرة العلمية يتوسع يوما بعد يوم، و توسعت بذلك دائرة الفساد العلمي، خاصة في ظل التحول الكبير الذي يشهده العالم في مجال نشر المجهود العلمي و نتائجه الذي جعلها تحتل المراتب الأولى عالميا و خاصة البحوث الممنوحة من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و التي تمنح لها قيمتها و أثرها العلمي، خاصة في مجال البحوث العلمية التي تصدر عن مختلف المؤسسات الجامعية التابعة لها فصدرت القرار رقم 933 المؤرخ في 28 يوليو 2016 و المتعلق بالقواعد المهنية المتعلقة بالسرقة العلمية و مكافحتها و القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017.

تضمن القرار الوزاري المشار إليه أعلاه تحديد الأعمال والتصرفات الموصوفة بأنها سرقة علمية، و وضع لها العقوبات المناسبة لكل من ثبت ارتكابه لعمل من أعمال الفساد العلمي، و التي تقتضي إلى إحالته على المجلس التأديبي في حالة ثبوت السرقة العلمية، وكذا إحداث مجلس أخلاقيات المهنة التي يتولى السهر على تطبيق ما جاء به القرار.

كما أن هذا القرار اعتمدته وزارة التعليم العالي بمرجعيات للكشف عن السرقة العلمية واعتبارها تجاوزه قبل مناقشة الأعمال العلمية و حددت نسبة قصوى للاقتباس المسموح به و هي النسبة التي تختلف بين العلوم الإنسانية و العلوم الشروحية.

و بالرغم من كل هذه التدابير تبقى ظاهرة الفساد العلمي تتفجر البحث العلمي في الجزائر، و ما هو مطلوب البحث عن آليات غير تقليدية للحد من هذه الظاهرة، التي أثرت بشكل كبير على جودة البحث العلمي و مخرجاته، في هذا الصدد نطرح الإشكالية المتعلقة بتنظيم و تسيير المنظومة القانونية المتعلقة بالبراءة العلمية و طنبا و دوليا و البحث في فعاليتها في الحد من ظاهرة الفساد العلمي.

الإشكالية: تتمحور الدراسة حول بحث المنظومة القانونية التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالوقاية من الفساد العلمي و مكافحته و تقييم مدى فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة و يمكن بلورة هذه الإشكالية في تساؤلين فرعيين أساسيين:

01/ ما هو فحوى الإطار القانوني و التنظيمي للوقاية من الفساد العلمي و مكافحته في الجزائر وطنيا و دوليا ؟

و للإجابة على هذا التساؤل ستعرض القرار 933 المؤرخ في 28 يوليو 2016 و القرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتعلق بآليات الكشف عن السرقة العلمية و العقوبات التأديبية و الأمر 05/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة المعدل و المتمم و في الإطار نفسه نصوص القانون الدولي التي صادقت عليها الجزائر و المتعلقة بالسرقة العلمية و التي تعبر عنها الجزائر و التي تعتبر جزءا من المنظومة القانونية الجزائرية التي لها أسبقية على القانون الداخلي (قوة الدستور).

02/ ما مدى فعالية المنظومة القانونية الجزائرية المتعلقة بالوقاية من الفساد العلمي و مكافحته في الحد من هذه الظاهرة ؟

و تتناول هذه الإجابة دراسة و تقييم فعالية الآليات المتعلقة بالوقاية من الفساد العلمي و مكافحته في الحد من هذه الظاهرة بتشخيص أوجه القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لزيادة الفعالية في مواجهة هذه الظاهرة.



■ Préambule

La mauvaise conduite dans la recherche scientifique est reconnue comme une faute grave. Elle constitue une violation des codes de déontologie et d'éthique scientifique, portant atteinte à l'intégrité scientifique ainsi qu'à la réputation personnelle et professionnelle des chercheurs.

L'exigence croissante de production scientifique, nécessaire à la progression de carrière des enseignants-chercheurs, des chercheurs et des doctorants, engendre souvent une pression professionnelle importante, pouvant conduire à des dérives et à des comportements contraires à l'éthique. L'évaluation scientifique repose en grande partie sur la publication d'articles dans des revues reconnues, la production d'ouvrages ou de chapitres d'ouvrages, la participation à des proceedings, ainsi que sur le dépôt de brevets. Dans ce contexte, le recours à des pratiques non éthiques telles que le plagiat, la falsification ou la manipulation des données, ou encore l'usage abusif et non encadré de l'intelligence artificielle pour "booster" les carrières scientifiques, connaît une expansion préoccupante, sapant la confiance du public dans les résultats de la recherche.

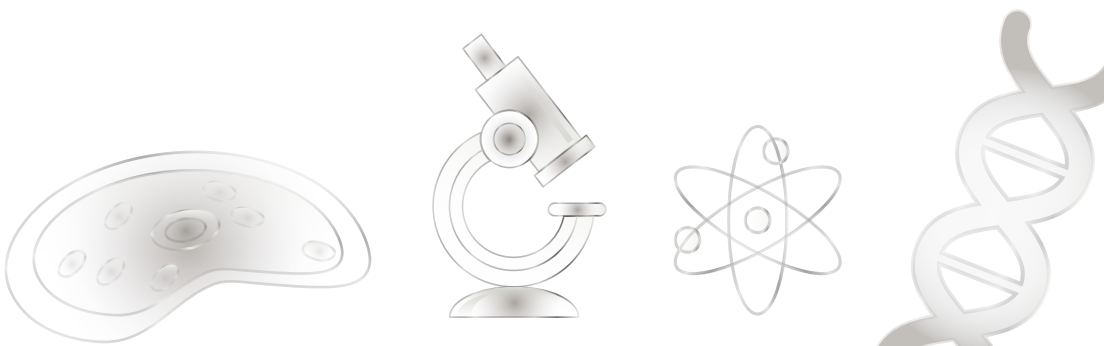
C'est dans ce contexte que l'Académie Algérienne des Sciences et des Technologies (AAST) propose l'organisation d'une journée d'étude et de réflexion consacrée au thème de « l'intégrité scientifique », visant à débattre des questions essentielles liées aux inconduites volontaires ou involontaires, dans le but d'élaborer des recommandations concrètes et de promouvoir une culture nationale de l'intégrité scientifique.

Cette journée thématique s'articulera autour de quatre conférences et d'un panel d'experts nationaux, et abordera notamment :

- *L'état des lieux des comportements inappropriés affectant la recherche scientifique et l'innovation technologique, aux niveaux national et international, illustré par des exemples concrets (rétraction d'articles, publications dans des revues prédatrices, violation de la propriété intellectuelle, conflits d'intérêts, etc.) ;

- *Une réflexion sur les méthodes d'évaluation des projets et travaux de recherche (thèses, publications, brevets) ;

- *L'analyse des pratiques et réglementations algériennes encadrant les droits d'auteur et la propriété intellectuelle, au regard des normes universelles et des législations internationales.



■ Programme

09:00 - 09:15 Allocution d'ouverture
Prof. Mohamed Hichem KARA, Président de l'AAST

09:15 - 09:30 Mot d'ouverture et présentation du programme

9:30 - 10:00 **Conférence 1 :**
L'éthique des sciences et des technologies : repères historiques, fondements conceptuels et enjeux contemporains,
Prof. Khedidja ALLIA - Académie Algérienne des Sciences et des Technologies.

10:00 - 10:30 **Conférence 2 :**
L'intégrité scientifique : enjeu universel et responsabilité nationale,
Prof. Abdelhafid MOKRANE – Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

10:30 - 10:45 Pause-café

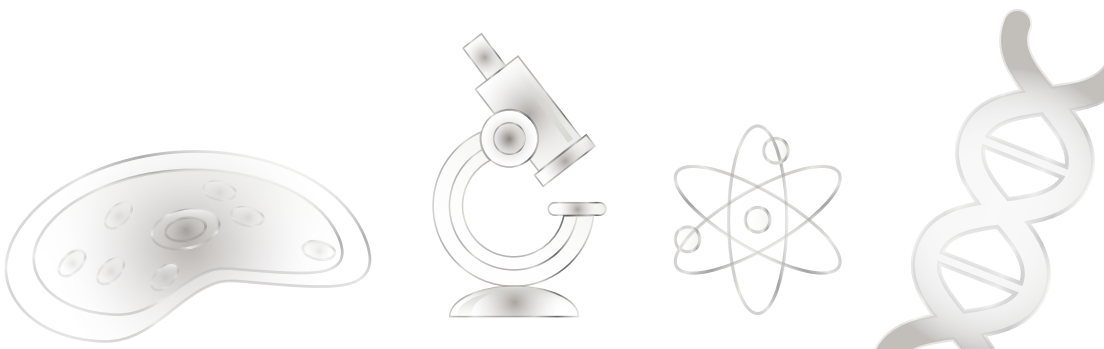
11:15 - 10:45 **Conférence 3 :**
Impact scientifique et sanitaire du manque d'intégrité scientifique sur la recherche en sciences de la santé,
Prof. Zoubir SARI – Société Algérienne de Médecine Interne -Société Algérienne de Télémédecine et e-Santé (SATeS).

11:15 - 11:45 **Conférence 4 :**
L'éthique dans la recherche à la lumière du droit d'auteur,
Mr. Yasser MILI – Office National des Droits d'auteur et des Droits Voisins.

11:45 - 12:15 **Conférence 5 :**
Prévention et lutte contre la corruption scientifique : étude analytique des législations nationales et internationales,
Dr. Hamza KHADRI - La Haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la Corruption.

12:15 - 13:15 **Panel :**
Inconduites scientifiques: état des lieux et recommandations.

13:15 - 14:00 Collation



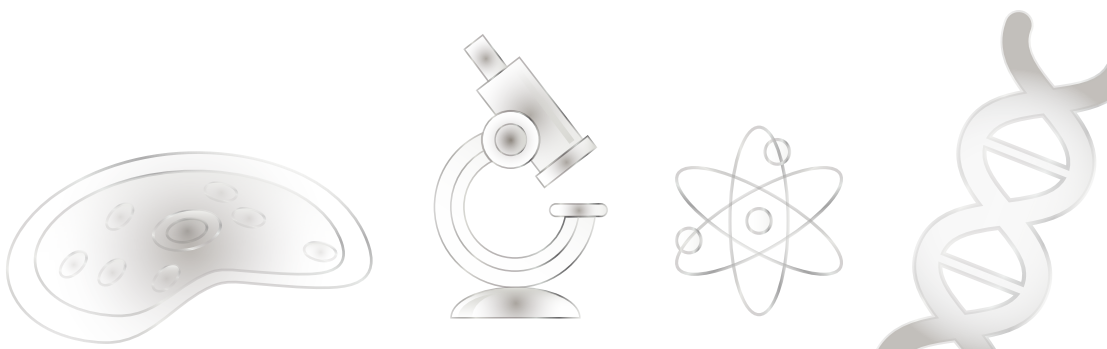


“L'ÉTHIQUE DES SCIENCES ET DES TECHNOLOGIES : REPÈRES HISTORIQUES FONDEMENTS CONCEPTUELS ET ENJEUX CONTEMPORAINS”

Professeur [ALLIA Khedidja](#)

Professeur Khedidja Allia est ingénieure chimiste et directrice de recherche, spécialisée dans les systèmes multiphasiques, le traitement des eaux usées, les écoulements multiphasiques et l'éthique de l'ingénierie. Diplômée de l'École Nationale Polytechnique (ENP – Alger) et titulaire d'études post universitaires à la Thames Polytechnic (Londres), elle a fondé et dirigé l'Institut de Chimie Industrielle à l'USTHB, où elle a encadré de nombreuses thèses de doctorat et de master.

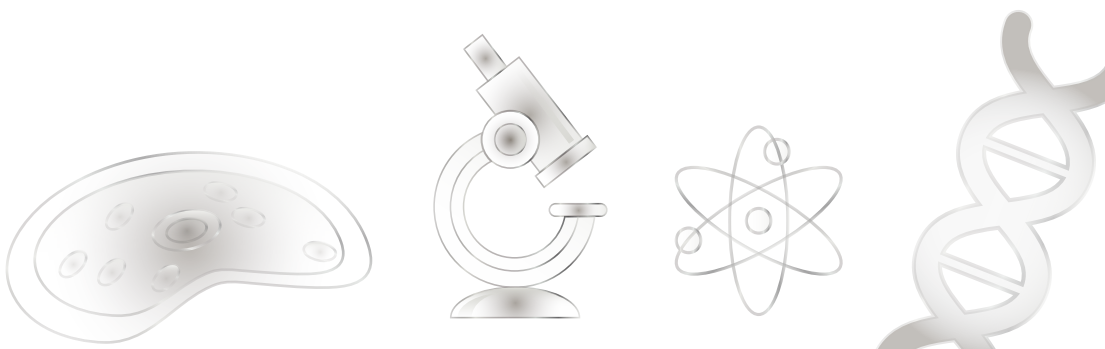
Ancienne directrice du NACETE (UNESCO-UICEE) et de l'enseignement supérieur au Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (MESRS), elle est membre fondatrice de l'Académie Algérienne des Sciences et de la Technologie (AAST) et contribue à trois comités du Partenariat Inter-Académique (IAP) portant sur la gouvernance, le renforcement des capacités et l'éducation scientifique.



■ Résumé

La présente communication propose une analyse interdisciplinaire articulée autour de trois axes, historique, conceptuel et analytico-rétrospectif afin de retracer la généalogie de l'éthique des sciences et des technologies, depuis les premiers codes mésopotamiens jusqu'aux cadres normatifs internationaux contemporains. Cela, en passant par les apports décisifs des traditions grecque, romaine, arabo-musulmane et humaniste, et en éclairant leurs prolongements dans les enjeux éthiques actuels. Dans cette perspective, elle pose d'emblée un cadre épistémologique, où l'éthique est envisagée non comme un correctif normatif appliqué a posteriori, mais comme une composante constitutive de la dynamique des savoirs et de la conscience de leurs effets. Sur le plan conceptuel, cette communication opère une distinction entre l'éthique, la déontologie et l'intégrité scientifique, en s'appuyant sur les ruptures majeures du XX^e siècle. En effet, cette période marque un tournant décisif : les dérives expérimentales et l'instrumentalisation politique de la science ont agi comme un catalyseur, conduisant à la formalisation de codes et de chartes internationaux. Ces évolutions ont, par ailleurs, consolidé une clarification conceptuelle essentielle, posant les bases d'une régulation fondée sur la responsabilité et la crédibilité de la recherche. Enfin, face aux défis inédits engendrés par la mondialisation de la recherche et l'émergence de technologies disruptives, telles que les biotechnologies et l'intelligence artificielle, cette communication identifie les conditions d'une gouvernance éthique renouvelée. Celle-ci s'avère indispensable pour préserver un équilibre entre innovation scientifique, régulation institutionnelle et responsabilité sociale, garantissant ainsi la légitimité et la crédibilité de l'entreprise scientifique contemporaine. Dans ce contexte, l'éthique revêt un caractère d'impératif multidimensionnel

Un cadre de régulation indispensable à l'action ; Le fondement d'une culture de responsabilité partagée ; et une condition essentielle de la crédibilité institutionnelle des acteurs scientifiques. Ainsi, l'éthique des sciences et des technologies apparaît non comme un champ figé, mais comme un processus évolutif, nourri par les héritages civilisationnels et les exigences nouvelles de la recherche mondialisée. En conclusion, cette analyse plaide pour une gouvernance éthique du savoir, à la fois procédurale et réflexive, fondée sur la formation continue, l'adaptation des mécanismes de régulation et le développement d'une conscience collective des implications du progrès scientifique. Une telle approche systémique constitue la condition essentielle pour relever les défis scientifiques et technologiques du XXI^e siècle





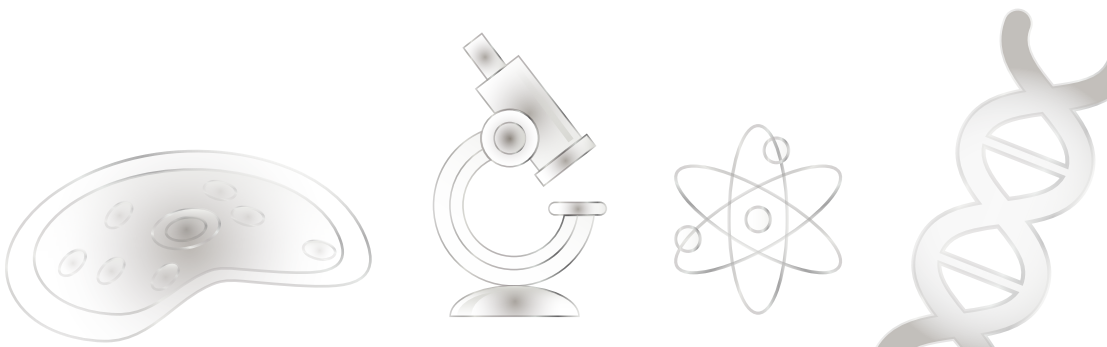
“L’INTÉGRITÉ SCIENTIFIQUE : ENJEU UNIVERSEL ET RESPONSABILITÉ NATIONALE”

Professeur Abdelhafid MOKRANE

Professeur de l’enseignement supérieur.
Doctorat d’État en mathématiques (USTHB).
Doctorat de troisième cycle à Paris VI, et DEA à Paris-Sud.

Quelques responsabilités :

Membre du comité de rédaction de la Revue maghrébine de mathématiques ;
Directeur du Laboratoire de mathématiques ;
Coordinateur du laboratoire LEM2I avec le CNRS ;
Responsable de plusieurs projets de recherche nationaux et internationaux ;
Chef du département de mathématiques et directeur des études (École normale supérieure – Kouba) ;
Membre du Comité national de la réforme du système éducatif ;
Membre fondateur du Colloque de mathématiques entre l’Algérie, la Tunisie et le Maroc ;
Président du comité d’organisation de plusieurs conférences, conventions et projets conjoints en mathématiques ;
Président du Conseil national de déontologie et d’éthique universitaire depuis octobre 2022.



■ Résumé

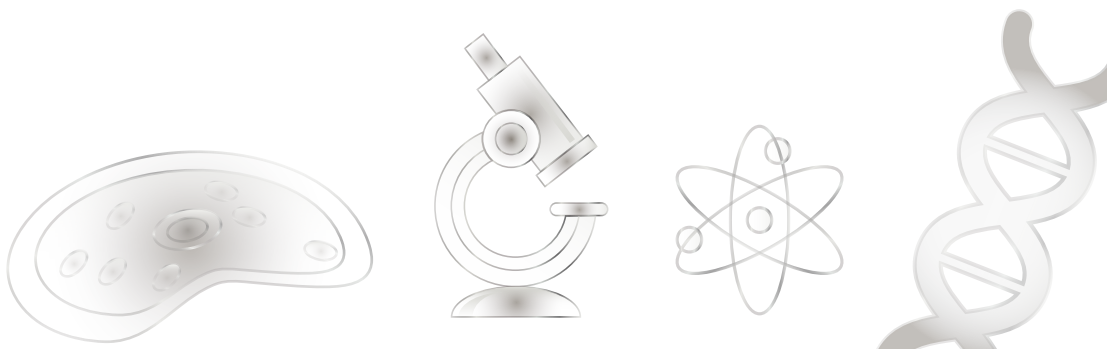
L'intégrité scientifique est au cœur des débats prioritaires de l'ensemble des communautés savantes. Cette centralité s'impose dans un contexte où des manquements périodiques érodent la confiance du public – une tendance accentuée par l'émergence de l'intelligence artificielle. Philosophes, penseurs et sociologues s'attellent donc à formuler des réponses structurelles à cette problématique complexe.

Notre Conseil national de l'éthique et de la déontologie universitaire porte cette réflexion depuis plus de deux ans et souhaite désormais la partager avec les institutions clés que sont votre honorable Académie des Sciences, la Direction de la recherche scientifique et le Conseil national de la recherche scientifique et des technologies, afin de mener une réflexion véritablement participative.

L'objectif de cette intervention est de vous présenter la vision de notre Conseil et de vous inviter à contribuer à l'édification d'un modèle de responsabilité intégré. Ensemble, nous pouvons concevoir un système pérenne qui renforcera collectivement notre dispositif national d'intégrité scientifique.

Conscient de la nécessité d'instaurer un cadre souple où chaque acteur comprend son rôle, le Conseil a élaboré un modèle structurel. Celui-ci répartit la responsabilité de l'enracinement de l'intégrité selon trois niveaux interdépendants :

- **Le cercle individuel** : Il incarne l'essence même de l'éthique professionnelle scientifique.
- **Le cercle institutionnel** : Il constitue le bouclier juridique et financier qui en garantit la pérennité.
- **Le cercle sociétal** : Il englobe les fondements nécessaires à l'édification de la confiance citoyenne.

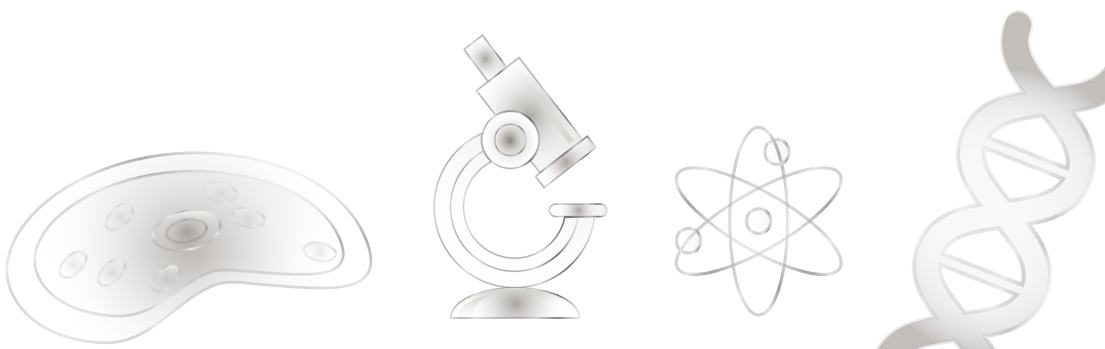




“IMPACT SCIENTIFIQUE ET SANITAIRE DU MANQUE D'INTÉGRITÉ SCIENTIFIQUE SUR LA RECHERCHE EN SCIENCES DE LA SANTÉ”

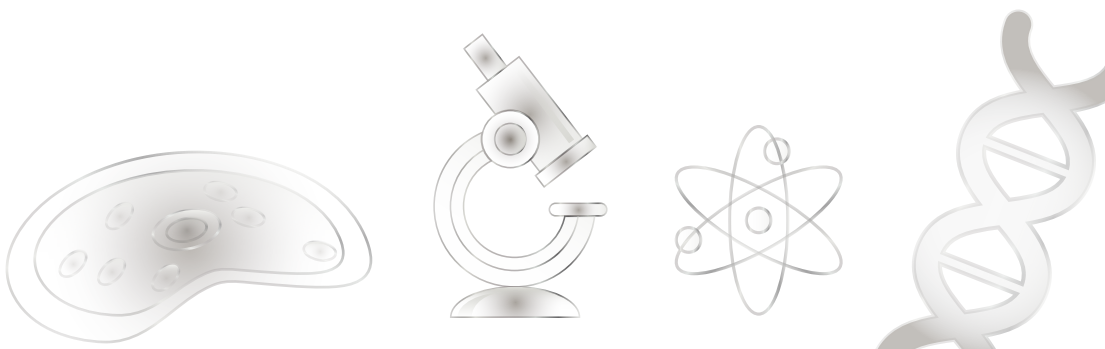
Professeur Zoubir SARI

Docteur en médecine, Professeur Zoubir Sari a exercé au service de médecine interne et de gastroentérologie du CHU de Rouiba. Il obtient son DEMS en médecine interne en 1981 et son DESSM en 1986 sur l'Intérêt du dosage pepsinogène sérique dans l'étude de la sécrétion gastrique”. Il obtient son grade de Professeur en 1993 et devient chef du service de médecine interne et gastroentérologie - Endoscopie digestive au CHU d'Annaba. Il a enseigné en graduation et en post-graduation à l'Université d'Annaba où il a encadré plusieurs thèses de Doctorat et exercé diverses responsabilités pédagogiques à l'institut des sciences médicales, puis à la faculté de médecine d'Annaba. Il a dirigé plusieurs projets de recherche et a été membre du conseil scientifique de l'ANDRS (Agence nationale de développement de la recherche en santé, actuelle ATRSS). En 1998, il a rejoint le secteur libéral (médecine interne et maladies digestives, endoscopie digestive) à Annaba et Alger avec une intense activité associative (AFAC, AMPA, AILA) et des adhésions à des sociétés savantes (SAMI, SATeS). Professeur Sari a à son actif plusieurs contributions sur des sujets scientifiques divers comme le Microbiote, la numérisation, la santé et l'intelligence artificielle.



■ Résumé

Depuis la fin du XIXème siècle, la santé humaine bénéficie du développement exponentiel des sciences du vivant et de la santé. Cette progression est menacée depuis le début du XXIème par le manque d'intégrité scientifique mesuré par l'ampleur des rétractions d'articles scientifiques publiés motivées par la falsification ou la fabrication de données, une méthodologie d'étude douteuse, les conflits d'intérêt corrompant la science pour des intérêts financiers ou industriels, les fraudes dans la littérature scientifique. Cette conduite incorrecte des scientifiques censés porter éthique, vérité, rigueur et transparence induit confusion clinique chez les professionnels de santé avec décisions erronées et recommandations inappropriées aux conséquences désastreuses en mettant en jeu le pronostic fonctionnel et vital lors d'actes thérapeutiques ou préventifs, provoquant défiance pour la science et la médecine dans la société et méfiance du gouvernement à l'égard de la recherche scientifique diminuant les allocations de ressources ce qui va freiner les progrès scientifiques et les bénéfices sanitaires escomptés. Ces déviations néfastes de la conduite scientifique nécessitent d'élaborer une stratégie de lutte efficace fondée sur la prévention par l'éducation du chercheur, la détection aidée par les nouvelles technologies, et les sanctions basées sur une réglementation mise en place par des instances spécifiques. L'Algérie en plein essor académique, universitaire et scientifique ne doit pas tomber dans ces pièges et gagnerait à construire son avenir en sciences de la santé solidement en tenant compte scrupuleusement de ces écueils pour une sécurité sanitaire maximale, en renforçant les mesures éthiques institutionnelles déjà existantes pour les axer principalement sur de fortes mesures préventives afin de ne pas gaspiller les ressources déployées, ne pas retarder les progrès escomptés, et bâtir une réputation solide d'éthique et d'honnêteté scientifique même avec des moyens modestes pour gagner une confiance absolue à l'échelle nationale et internationale.



04

■ CONFÉRENCE



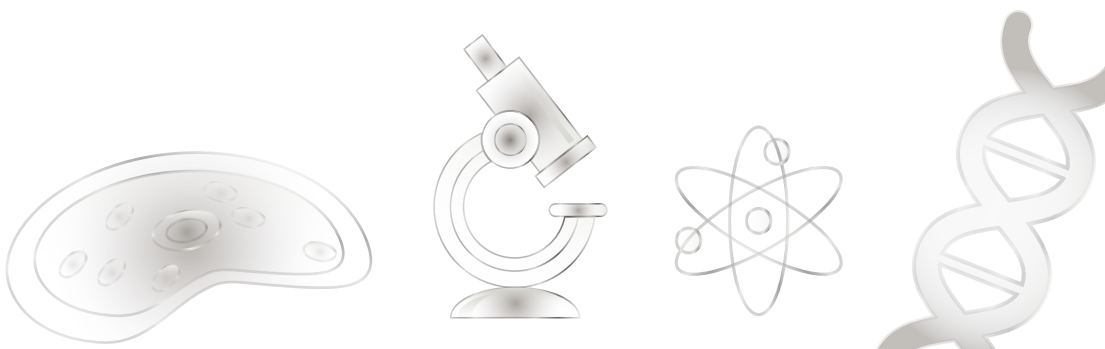
“L’ÉTHIQUE DANS LA RECHERCHE À LA LUMIÈRE DU DROIT D’AUTEUR”

Monsieur Yasser MILI

Mili Yasser est juriste au sein de l'ONDA. Après avoir occupé le poste de chef du Département des Membres, il dirige aujourd'hui la Cellule de Communication, où il œuvre à la création de parcours engageants pour les ayants droit et à la vulgarisation du droit d'auteur et des droits voisins auprès du grand public.

Spécialiste reconnu en droit d'auteur, en contrats de licence et en gestion juridique des droits voisins, il allie rigueur juridique et sens de la pédagogie pour rendre accessibles les enjeux complexes de la propriété littéraire et artistique. Son action s'inscrit dans une dynamique de modernisation, de proximité et de valorisation du rôle des créateurs dans l'économie culturelle nationale.

Grâce à son approche innovante, Mili Yasser contribue à renforcer la visibilité institutionnelle de l'ONDA et à consolider la confiance entre l'Office et les titulaires de droits, dans un esprit d'écoute, de transparence et d'engagement.

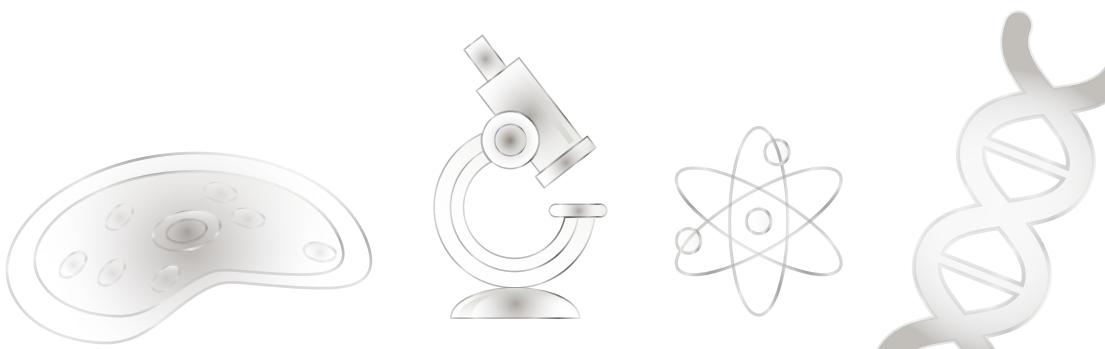


■ Résumé

Cette intervention mettra en lumière les enjeux éthiques liés à la création intellectuelle et à la recherche scientifique, à travers le prisme du droit d'auteur. L'auteur expliquera comment le respect des droits des auteurs et la reconnaissance de la paternité des œuvres constituent des fondements essentiels de l'éthique académique et scientifique. À partir d'exemples concrets, il abordera :

- La distinction entre inspiration légitime et plagiat,
- Les obligations des chercheurs et des étudiants en matière de citation et de respect de la propriété intellectuelle,
- Le rôle des institutions dans la prévention des atteintes au droit d'auteur, et la contribution du droit d'auteur à la promotion d'une recherche responsable, respectueuse des créateurs et favorable à l'innovation.

L'intervention visera enfin à montrer que l'éthique dans la recherche n'est pas seulement une exigence morale, mais une condition essentielle pour bâtir une économie du savoir fondée sur la transparence, la reconnaissance et la confiance.



05

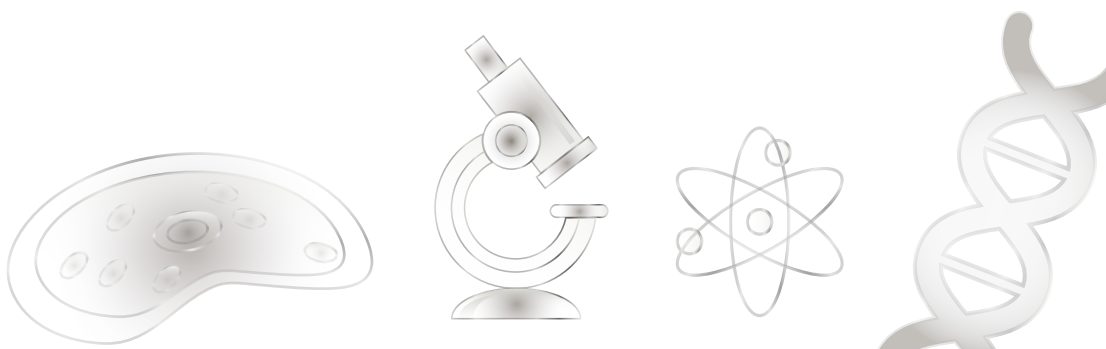
■ CONFÉRENCE



“LA PRÉVENTION ET LA LUTTE CONTRE LA CORRUPTION SCIENTIFIQUE : UNE ANALYSE DES CADRES JURIDIQUES NATIONAUX ET INTERNATIONAUX”

Docteur Hamza KHADRI

Titulaire d'un Doctorat en Droit public, Monsieur Khadri Hamza est Professeur de l'enseignement supérieur à l'Université Alger 1. Il est membre du Conseil de la haute autorité de transparence, de prévention et de lutte contre la corruption depuis juillet 2022, Vice Doyen de la faculté de droit et des sciences politiques de l'université de M'sila De 2007 à 2014 et Doyen de la même faculté de 2018 à 2022. Avocat agréé près la Cour suprême et le Conseil d'État depuis 2016, il est auteur de plusieurs publications et ouvrages pédagogiques sur l'entreprise publique économique en Algérie et le droit administratif.



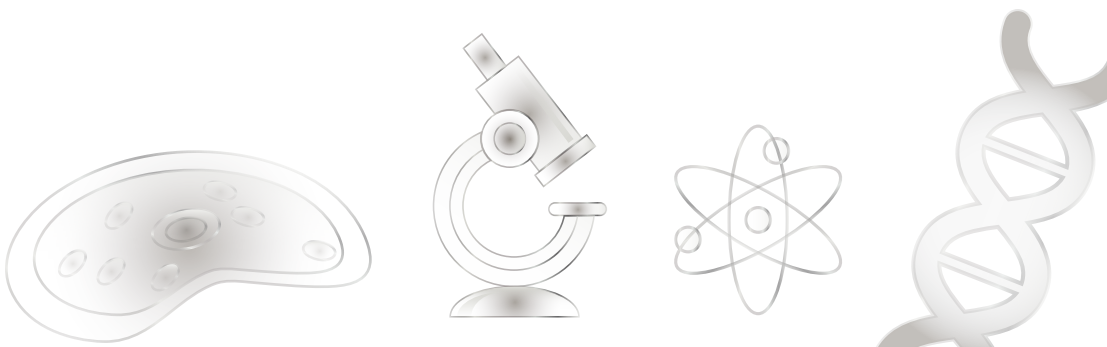
■ Résumé

Il n'existe pas de système juridique intégré relatif à la prévention et à la lutte contre la corruption scientifique en Algérie. Cette lacune a favorisé l'expansion continue des violations de l'intégrité scientifique, élargissant ainsi le champ de la corruption scientifique, particulièrement dans le contexte de la transformation numérique majeure que connaît le pays dans le domaine de la publication scientifique, qui lui a permis d'occuper les premiers rangs dans les classements universitaires régionaux.

Le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique a déployé des efforts considérables pour consacrer l'intégrité scientifique dans les recherches émanant des diverses institutions universitaires sous sa tutelle. Il a publié la Décision n° 933 du 28 Juillet 2016, définissant les règles de prévention et de lutte contre le plagiat scientifique, laquelle a été abrogée et remplacée par la Décision ministérielle n° 1082 du 27 Décembre 2020.

La décision ministérielle mentionnée ci-dessus définit les actes et comportements qualifiés de plagiat scientifique et établit des mécanismes de prévention et de lutte. Entre autres exemples, elle prévoit la possibilité de retirer un titre universitaire ou d'annuler un diplôme en cas de confirmation de plagiat, ainsi que la création d'un Conseil de déontologie chargé de veiller à l'application des dispositions de cette décision.

De plus, le Ministère de l'Enseignement Supérieur a adopté des logiciels de détection de plagiat, les rendant obligatoires avant la soutenance des travaux scientifiques, et a fixé des taux maximaux autorisés pour les citations, lesquels varient entre les sciences humaines et les sciences technologiques.



Cependant, le phénomène de la corruption scientifique continue de ronger la recherche en Algérie, ce qui nécessite d'explorer des mécanismes non conventionnels pour limiter ce phénomène qui a considérablement affecté la qualité de la recherche et ses résultats. Dans ce contexte, cette intervention se propose d'analyser et d'étudier le système juridique relatif à l'intégrité scientifique aux niveaux national et international, et d'examiner son efficacité dans la limitation du phénomène de la corruption scientifique.

Problématique : L'étude est centrée sur l'examen du système juridique, législatif et réglementaire relatif à la prévention et à la lutte contre la corruption scientifique, et sur l'évaluation de son efficacité à limiter ce phénomène. Cette problématique peut être articulée autour de deux questions principales :

Quelle est la substance du cadre juridique et réglementaire pour la prévention et la lutte contre la corruption scientifique en Algérie, au niveau national et international ?

Pour répondre à cette question, nous examinerons la Décision n° 933 du 28 Juillet 2016 et la Décision n° 1082 du 27 Décembre 2020 relatives à la prévention et à la lutte contre le plagiat scientifique. Nous aborderons également une analyse de la Loi n° 05/03 du 19 Juillet 2003 relative aux droits d'auteur et aux droits voisins, modifiée et complétée. Dans le même cadre, nous analyserons les traités internationaux relatifs aux droits d'auteur et aux droits voisins que l'Algérie a ratifiés et qui font partie intégrante du système juridique algérien. De par la Constitution, ces traités priment même sur le droit interne.

02/ Quelle est l'efficacité du système juridique algérien relatif à la prévention et à la lutte contre la corruption scientifique pour limiter ce phénomène ?

Pour répondre à cette question, nous mènerons une étude et une évaluation de l'efficacité des mécanismes de prévention et de lutte contre la corruption scientifique afin d'en limiter le phénomène. Cela passera par un diagnostic des lacunes de ce système et par la proposition de solutions appropriées pour renforcer son efficacité dans la confrontation à ce phénomène.

